

في عهد الملك عبد العزيز الاساسي له

د. صالح بن محمد الشعبي

كان للظروف التي مر بها الملك عبدالعزيز تأثير مباشر على نشأته جعلته منه رجلاً ذا صفات قيادية نادرة. وتكمن قوة الملك عبدالعزيز في خصائصه التي أظهرت منه رجل الدولة الإسلامية. هذه الدولة التي تستمد نظمها وتشريعاتها من مصادر التشريع الأساسية للقران ثم الاحاديث النبوية، وفيما يقره الاجتهاد والعرف بما لا يؤدي إلى معصية الخالق.

وفي بلاغ مكة المكرمة الذي حدد فيه الملك عبدالعزيز رسماً حقيقياً لسياسة الدولة المستمدة من التشريعات الإسلامية وبالتالي فـدستور الدولة هو القران الكريم. ومن واقع هذا المنطلق تكونت ملامح الدولة السعودية الثالثة التي نهجت منهجاً اصلياً أسوة بالدولتين السعوديتين الاولى والثانية، ولم تمض فترة زمنية طويلة حتى سعى الملك عبدالعزيز إلى تطوير أسلوب الحكم فأنشأ الدوائر الحكومية والتي كانت تشمل الأجهزة الاستشارية والتنظيمية واخرى تنفيذية.

١ - الأجهزة الاستشارية والتنظيمية وتشمل كلا من مجلس الشورى ومجلس الوكلاء والتي تتلخص مهامها في دراسة وإقرار التنظيمات الإدارية والمالية للدولة.

٢ - الأجهزة التنفيذية والتي تعمل على تطبيق السياسة العامة للدولة.
ومن أوائل الأجهزة الإدارية التي استحدثت لأهميتها في تلبية الحاجة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد هي:

(أ) مديرية المعارف.

(ب) مديرية التشريع والقضاء.

(جـ) مديرية الداخلية.

(د) مديرية الخارجية.

(هـ) مديرية المالية.

وظهر تطور مضطرد في وظائف الدولة أدى إلى تحول هذه الجهات الحكومية إلى وكالات ومن ثم إلى وزارات وكانت على التوالي الداخلية والخارجية والمالية. وقد ظهرت خلال فترة زمنية قصيرة من تأسيس الدولة السعودية الثالثة اتجاهات تنظيمية للشؤون الإدارية والمالية لأساليب الحكم في الأقاليم الموحدة من شبه الجزيرة العربية والتي سميت منذ عام ١٣٥١هـ بالمملكة العربية السعودية.

(أ) التنظيم الإداري:

يشمل التنظيم الإداري الأقاليم: نجد والحجاز وعسير والاحساء التي كانت مرتبطة إدارياً بأمير المنطقة (الحاكم الإداري) الذي يستمد صلاحياته من جلالته الملك وبحكم المنطقة باسمه من خلال مجموعة من الأجهزة الإدارية المبتدئة ونظراً لأهمية السياسية للامكان المقدسة فقد عولمت بأسلوب يختلف عنه في الأقاليم الأخرى. فلقد منح الحاكم الإداري صلاحيات إدارية ومالية أكثر شمولية وذلك لوجود الأجهزة الحكومية بالقرب من الأماكن المقدسة. ولكن البحث يقتصر على التنظيمات الإدارية التي تؤثر على السياسة المالية للدولة في عهد الملك عبدالعزيز فقد تم حصر الأجهزة الحكومية التي تتم مناقشتها بمجلس الشورى، ومجلس الوكلاء ثم مديرية المالية في مسار تطورها إلى وزارة المالية. (الخارطة التنظيمية رقم (١) في الملحق.

١ - مجلس الشورى ومجلس الوكلاء:

عندما دخل الملك عبدالعزيز الحجاز كان أول عمل قام به به انشاء لجنة من أهالي البلاد وأصبحت هذه اللجنة فيما بعد نواة لمجلس الشورى، والهدف الأساسي من انشاء المجلس يكمن في رغبة الملك عبدالعزيز في وضع تصور أكبر لمصلحة البلاد عن طريق انتخاب أعضاء للمجلس للنظر في تطوير الدولة السعودية لكي يتفرغ لأمور ذات أهمية أمنية وعسكرية حيث انه في تلك الفترة لم تزل المشاكل العالمية الاقتصادية التي بدأت يظهر الكساد أو الركود العظيم.

وصدر نظام هذا المجلس في ثلاث عشرة (١٣) مادة أساسية ويسمى بالنظام الأساسي الذي حدد فيه صفة العضو إضافة إلى المهام والاختصاص. (١) وفي رأي الباحث أن هذا النظام قد ساهم في مرونة فترة الانتقال التي مرت بها البلاد، وقد شمل هذا النظام نواحي إيجابية كبيرة، وأهمها ما حددته المادة الخامسة في نوعية الأعمال التي يؤديها المجلس والأعمال التي تعرض من قبل الحكومة على النحو التالي:

الأعمال التي تعرضها الحكومة على المجلس هي:

- (أ) موازنات دوائر الحكومة والبلدية وموازنة عين زبيدة.
- (ب) الترخيص للمشروع في عمل مشروعات اقتصادية وعمرانية.
- (جـ) الامتيازات والمشروعات المالية والاقتصادية.
- (د) نزاع الملكية للمنافع العمومية.
- (هـ) سن الأنظمة والقوانين.
- (و) الزيادات التي تضاف لموازنات الدوائر الحكومية خلال السنة.
- (ز) النفقات العارضة التي تعرض من الدوائر الحكومية خلال السنة اذا زادت عن مائة جنيه.
- (ح) قرارات استخدام الموظفين الأجانب.
- (ط) العقود مع الشركات والتجار لمشتري أو مبيع لوازم دوائر الحكومة خلال السنة اذا زاد المبلغ عن مئتي جنيه.

وبدا المجلس بتقسيم أعماله إلى لجنتين متخصصتين لها مهام محددة بنوعية المعاملات التي تحال إليها من قبل رئاسة المجلس الا أن توسع المهام ونوعية الاعمال التي دخلت مع تطور نظام الحكم في الدولة السعودية أظهرت الحاجة إلى تشكيل أربع لجان أساسية متخصصة تنظر في المعاملات التي تحال إلى المجلس^(١). وهذه اللجان حسب التقديمية وجودها هي:

(أ) لجنة الأمور المالية.

(ب) لجنة الأنظمة.

(ج) لجنة الأمور الإدارية.

(د) لجنة المقترحات.

ونستطيع ان نستوحي من تلك الفقرات المدرجة في المادة الخامسة من نظام مجلس الشورى اضافة إلى تشكيل اللجان الأساسية التي تشمل اللجنة المالية كأحد ضوابط السياسة المالية للدولة، إلا ان هذه الضوابط في نظام المجلس كانت محددة في السياسة المالية للاتفاق ولم تنطرق إلى سياسات الموارد بشكل فعال مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى مجلس حكومي يرفع مصالح الدولة في تسيير أمورها الإدارية والسياسية بما فيها النواحي المالية وخاصة في تحديد موازنة الموارد والنفقات المالية للدولة. وقد تطورت خلال تلك الفترة كثير من الأجهزة الحكومية من مديريات إلى وكالات ثم إلى وزارات كالدخلية والخارجية والدفاع. وقد تمثلت الحاجة في إيجاد مجلس على مستوى كبار المسؤولين في الدولة للنظر في تسيير الأمور الإدارية والمالية خاصة ذات الصلة المستعجلة. وتجلست هذه الحاجة في تشكيل مجلس الوكلاء الذي صدر تشكيله من رئيس المجلس وكيل الخارجية والمالية والشورى^(٢). ويستمد هذا المجلس سلطته من السياسة العامة للدولة وكل مسؤول أيضاً عن أعمال وزارته^(٣) وقد حدد نظام المجلس كثيراً من الصلاحيات للوزارات والوكالات وارتباطاتها الإدارية والاستشارية. وقد تطور دور مجلس الوكلاء ليصبح فيما بعد النواة الأولى لمجلس الوزراء. وقد ركز مجلس الوكلاء أهدافه وأعماله على تطوير السياسة الإدارية والسياسة المالية التي سيتطرق إليها البحث فيما بعد في تحليل التطورات التي صاحبته السياسات والإجراءات المالية.

٢ - مديرية المالية ووكالة المالية:

كان كثير من الأجهزة الحكومية إلى ما قبل دخول الملك عبدالعزيز إلى مكة تفتقر إلى الترابط الإداري، لذا كانت الاتجاهات تحت على السعي وراء توحيد الإجراءات السياسية والإدارية في جميع الدوائر الحكومية. وفي النواحي المالية تمثلت في البداية بتوحيد مراكز الجبائية (الصناديق) وإدارة البرق والبريد في كل من مكة وجدة مع مديرية المالية بمكة ورئاسة الأموال بجدة. وكانت هذه الخطوة الأولى في اتجاهات توحيد الإجراءات بين مراكز جبائية الزكاة ورئاسة الأموال في مناطق مملكة الحجاز ونجد إلى أن توحدت التنظيمات الإدارية للأمور المالية بإنشاء مديرية المالية العامة، واعتبار كل فروع المديريات كادارات مالية في المدن والمناطق^(١).

وهذه الفروع تكاد تكون مستقلة خاصة في ماليات الجنوب والاحساء وبيدة. واستمرت مديرية المالية العامة بعملها وكان من أهم انجازاتها في تلك الفترة صدور نظام النقد المسمى بالنقد العربي^(٢).

وكانت كل المؤشرات تشير إلى تطور العمل الإداري والمالي في مملكة الحجاز ونجد إضافة إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية (الركود العالمي). مما ساعد على تطوير مديرية المالية إلى وكالة المالية على أثر ذلك صدر نظام وكالة المالية العامة الذي يشتمل على خمس عشرة (١٥) مادة حددت مهام واختصاصات الوكالة، وانتهجت هذه الوكالة منهجاً ظهرت فيه ملامح اتجاهات التطوير من خلال تطبيق الأسس المستجدة في علم المالية العامة.

حيث صدرت مجموعة من القرارات التي تنظم الإجراءات المالية مثل:

(١) تشكيل لجنة للميزانية العامة^(٣).

(ب) نظام توزيع الصدقات والاعانات مكون من تسع عشرة (١٩) مادة^(٤).

(جـ) نظام إدارة الصندوق والمكون من ست عشرة (١٦) مادة، والذي صدر في

١٣٥٠هـ، وبإرشادات من الملك عبدالعزيز.

استمرت وكالة المالية في المساهمة بتطوير الإجراءات المالية والإدارية لمقاومة آثار

الركود العالمي الذي ظهر شيحه يخيم على كثير من بلدان المنطقة واستطاعت المملكة بفضل الله ثم بتلك الارشادات ان تواجه الازمة الاقتصادية رغم قلة الامكانيات واستمرارية زيادة الاعمال اضافة إلى كبر حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة السعودية بازدياد الثقل السياسي الذي حمله الملك عبدالعزيز خاصة فيما يتعلق بدخول المملكة في اتفاقيات أولية سارعت في تطوير وكالة المالية لتصبح وزارة المالية وكان على أثر ذلك صدور نظام وزارة المالية والمكون من ست وثمانين (٨٦) مادة^(٩).

٣ - وزارة المالية:

وتتطلب أهمية التطور الذي صاحب وزارة المالية من واقع اهتمام الملك عبدالعزيز في المهام والاختصاصات التي ائتمنت بها كما ورد في نص المادة الأولى من نظام وزارة المالية الذي جاء فيها:

«وزارة المالية هي الجهة التي تقوم بتنظيم وحفظ اموال الدولة وجبايتها وتأمين طرق وارداتها ومنصرفاتها وجميع مسؤولياتها وهي المرجع العام لعموم الماليات لمملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ومرجع عموم الدوائر الجبائية فيما يختص بشؤون جبايتها وهي صاحبة السلطة عليها دون سواها وليس لاي أحد كان من الدوائر الرسمية سلطة عليها. على أن يجعل نظام خاص لنجد وحدها وللملحقات كذلك. وتكون ادارة ذلك حسب الأصول المناسبة لكي تكون تحت اشراف وزارة المالية إلى أن تدخل في هذا النظام شيئاً فشيئاً وعلى التدرج^(١٠)».

وقد تضمن هذا النظام التشكيل الإداري الذي يتكون من أربع مديريات هي الشؤون الإدارية، المحاسبة العمومية، مفتشية الماليات، الصندوق العمومي، ويتفرع منها مجموعة من الماليات موزعة على مناطق المملكة.

والهيكل التنظيمي رقم (٢) في الملحق يوضح العلاقة التنظيمية بين الوزارة والفروع في المناطق، ورغبة من المملكة في تنويع مصادر الدخل للدولة فقد عقدت عدة اتفاقيات للتعيين والتي بدأت عندما كانت الوزارة وكالة المالية إلى أن شكل مكتب

المعادن والاشغال العمومية للقيام بمهام الاتصال بشركات استخراج الزيت واستثمار المعادن والذي فتح له فرع في منطقة الاحساء.

واستمرت الوزارة في مواكبة حركة التطور حتى صدور المرسوم الملكي رقم (٣١) في ١٣٧٤هـ / ١ / ٦ الذي بموجبه تم دمج وزارة الاقتصاد مع وزارة المالية لتسمى وزارة المالية والاقتصاد الوطني وعين الشيخ محمد سرور الصبان وزيراً لها. وهذا الدمج انما اثبت حقيقة قائمة حيث ان وزارة الاقتصاد، منذ نشأتها كديوان للشؤون الاقتصادية ثم وكالة في وزارة المالية إلى أن صدر المرسوم الملكي رقم ١٦٩٧ بإنشاء الاقتصاد، التي لم تفصل عن وزارة المالية^(١٠).

ومن التحليل السابق للشواهد التاريخية عن تطور الجهاز الإداري المنظم لسياسة الدولة تظهر ملامح التنظيم الإداري للسياسة المالية في عهد الملك عبدالعزيز والتي تتلخص في مهام وزارة المالية وهي على النحو التالي:

- ١ - رسم السياسة المالية والاقتصادية ومراقبة تنفيذ هذه السياسة.
- ٢ - اعداد الميزانية العامة للدولة ومناقشتها ومراقبة تنفيذها.
- ٣ - ضبط الحسابات الجارية للدولة.
- ٤ - الاشراف على اقفال حسابات ومصرفات الحكومة السنوية.
- ٥ - مراقبة أعمال إيرادات الدولة والمصرفات وفق الاعتمادات في الميزانية.
- ٦ - تقديم الخدمات الاستشارية.
- ٧ - الاشراف على املاك الدولة.
- ٨ - تحصيل الرسوم الجمركية والزكاة الشرعية.

وهذه الخلاصة من المهام تعطي مؤشراً واضحاً عن توفر سياسة مالية موجهة التزمت بتقديم التطوير اللازم وفق قدرة الأجهزة الإدارية على استيعاب التطورات الحديثة.

(ب) التنظيم المالي:

من خلال ما تقدم من تحليل الإجراءات الادارية المنظمة ظهرت القرارات على وجود تنظيم اداري للشؤون المالية للدولة والذي شهد تطوراً مواكباً للاجهزة المعنية في الامور المالية. كما ظهر جلياً ان الملك عبدالعزيز يهدف إلى ترسيخ دولة اسلامية في عهد ظهرت فيه اتجاهات فكرية مناوئة لإحياء الفكر الإسلامي. واختيار الملك عبدالعزيز مكة المكرمة لنشر وعلان اسلامية وعروية دولته كانت له ابعاد سياسية اصيلة وتأكيد لما لهذه المدينة من مكانة في قلوب المسلمين.

وكان الملك عبدالعزيز مقتنعاً من ان تنظيم الدولة الإسلامي سيكفل لإنشاء البلاد الأمن والرخاء. اذ ان الدين الإسلامي دين ودولة وفطرة سليمة على ضوئها رتب العلاقات الاجتماعية والسياسية بين افراد المجتمع والشعوب على مختلف اجناسها. وتشمل تلك العلاقات الروابط المالية حيث وضعت قواعد وأسس دقيقة تظهر ما توصل إليه من تطور فكري مالي في الدولة الإسلامية.

ومما لا شك فيه ان النظم المالية هي احدى المستلزمات (القواعد) الضرورية للمجتمعات المتحضرة. ولكون الإسلام ديناً يتميز بأنه ينسق جميع العلاقات في المجتمع ويعالج مشكلات الحياة اليومية للفرد والجماعة، ونص في تعاليمه على احترام العلاقات التجارية التعاقدية، وإذا فلا بد وان يتخلله نظام اقتصادي متميز مبني على قواعد مالية معينة يكون من شأنها رعاية الفرد. كما ان هذه القواعد تشترط عدم مخالفتها لفطرته السليمة، والوفاء بحاجات الجماعة في أي زمن وتحت أي ظرف من الظروف في ظل شريعة الله^(١).

وخلال فترة قصيرة من حكم الملك عبدالعزيز ظهرت ملامح الدولة السعودية كدولة اسلامية بنيت على أسس الشريعة الإسلامية، لذا يترتب علينا في هذا البحث إظهار التنظيمات المالية للدولة السعودية ومقارنتها بالتنظيمات المالية الإسلامية، وتشمل التنظيمات المالية الإسلامية قواعد دقيقة كفلت أسس العدالة الاجتماعية، وقد حققها

ابن تيمية في قوله: «أن يأخذ المال في حله ويضعه في حقه، ولا يمنعه عن مستحقه»^(١٢٢).

كما شملت الدولة الإسلامية نظاماً مالياً حكيماً ومتكاملاً ويتكون هذا النظام من عنصرين أساسيين من الإيرادات والنفقات بشكل يحقق التوافق الاجتماعي وقدرة الدولة على تأمين الخدمات ذات الطابع العام. ومن ذلك نجد أن للدين قواعد تنظم الدولة، وادرجت الأسس العامة للاتفاق طبقاً لنظام يهدف إلى تحقيق متطلبات الدولة والمجتمع.

١ - الإيرادات:

قسمت إيرادات الدولة الإسلامية إلى قسمين:

١ - موارد سيادية وهي مفروضة شرعاً ملزمة للدولة أو الحاكم بجبايتها لتسيير أمور الدولة.

٢ - موارد مصدرها ممتلكات الدولة (الملكية العامة).

وتنقسم موارد الدولة السيادية إلى الزكاة والغنائم والفيء والجزية. أما المورد الثاني فمصدره الممتلكات العامة وما يطلق عليه في كتب المالية العامة (بالدومين) وتمثل هذه الممتلكات في الأراضي والمراعي وما في حيا الدولة للمنفعة العامة. وتتشابه الدولة الحديثة مع الدولة الإسلامية في هذه الموارد من واقع الممتلكات للأنشطة الاقتصادية^(١٢٣).

وتتفرع إيرادات الدولة الإسلامية إلى موارد دورية وموارد غير دورية، ولكل منها خصائص تكفل شرعيتها. فالموارد الدورية هي التي تجب مع حلول الحول عليها وأهمها الزكاة وغير الدورية وهي ما لا يجب توفر حلول الحول عليها ومنها خمس الغنائم والفيء والتركة التي لا وارث لها إضافة إلى الرسوم التي تؤخذ مقابل منافع عامة.

١/١ الموارد الدورية (العادية):

١ - الزكاة:

الزكاة وهي ثالث أركان الإسلام الخمسة، وتعد إحدى الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي الإسلاميين وهي تجب على الحر العاقل في ماله من الذهب والفضة وما أعد للتجارة من الحيوان، والحبوب والأموال، وعرض التجار والركاز والمعادن. كما أوجب الإسلام زكاة الفطر للأبدان على كل مسلم. ولقد قال الله تعالى في كتابه الكريم: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها وصلّ عليهم إن صلاتك سكن لهم، والله سميع عليم»^(١).

٢ - الخراج والجزية:

ويقصد به ما يفرض على ملك الأراضي الزراعية عند افتتاح البلدان الإسلامية وهي صنفان: صنف على الأراضي التي افتتحت صلحاً، والآخر خراج الأراضي التي فتحت قهراً. ويهمننا في هذا البحث ما افتتح صلحاً.

أما الجزية فهي مبلغ من المال توضع على الكفار أو من في حكمهم. وفي الغالب أنه يحق للحاكم تحديدها وفق ما حدده الإمام أبو حنيفة في تصنيفه للجزية على النحو التالي:

(أ) أغنياء - يؤخذ منهم، ثمانية وأربعون درهماً.

(ب) أوساط - يؤخذ منهم، أربعة وعشرون درهماً.

(ج) فقراء - يؤخذ منهم، اثنا عشر درهماً.

٣ - عشور التجار والرسوم:

تدخل في موارد الدولة الإسلامية الضرائب أو الرسوم التي تؤخذ على البضائع وتجار الكفار. وتقابل عشور التجار على البضائع في الدولة الحديثة الرسوم الجمركية.

٢/١ الموارد غير الدورية (غير العادية)

وهي الشق الثاني من الموارد المالية للدولة الإسلامية والتي تقوم الدولة بجبايتها مقابل خدمات عامة أو مبالغ مادية. وظهرت الحاجة لمثل هذه الإيرادات نظراً لتطور وانتشار رقعة البلاد الإسلامية التي كان لها أثر ملموس في تطوير الاقتصاد المالي الإسلامي حيث ظهرت الحاجة إلى ملكية الدولة الثامنة لبعض النشاطات الاقتصادية وقبول الهبات والهدايا من المواطنين والدول الصديقة وقد تعتمد بعض من الهدايا في الوقت الراهن كنوع من الجدية التطوعية كرمية من الدولة المقدمة للهدية في تقوية اقتصاد الدولة الصديقة، وحماية لمصالحها وأنواع متعددة من الإتاوات وهي ما يدفعه أصحاب الأملاك في مقابل منفعة خاصة من عمل عام.

ومن هذه الخلاصة المتواضعة والموجزة عن إيرادات الدولة الإسلامية نلاحظ أن الدولة الإسلامية أحدثت نظاماً مالياً متكاملاً أخذ بعين الاعتبار التطور مع نمو البلاد الإسلامية ويحقق العدالة بين عامة الناس على مختلف أديانهم وكان للقناعة الملك عبد العزيز بتلك المبادئ وإيمانه العميق دافع أساسي وراء تطبيق الأنظمة التشريعية الإسلامية لتكون إحدى دعائم الدولة الإسلامية، وتتجلى هذه الحقيقة في الاتجاهات الفكرية التي نادى بها الملك عبد العزيز.

ومن هذا المنطلق نجد أن تنظيم مديرية المالية ومروعها في أول عهد الملك عبدالعزيز يرتكز على أنها بيت مال المسلمين، تحفظ فيها الزكاة والرسوم المتحصلة التي كانت تعتبر أهم الموارد المالية وإيرادات أهمية المديرية عقب توحيد البلاد وتعدد مروعها وظهور كثير من المشكلات الناجمة عن سوء استخدام الحكام السابقين للأقاليم في شبه الجزيرة العربية، حيث كان أولئك الحكام يفرقون في المعاملة بين المدن والقرى حسب ولائها ولم يتقبل الملك عبدالعزيز هذه الحالة فأمر بتشكيل لجنة لأجراء دراسة ومقارنة الأجزاء المالية بما فيها أنواع الرسوم السارية في تلك الفترة وأظهر هذا التقرير سوء استخدام موارد الدولة ومقدار مبدأ العدالة بين عامة الشعب، فصدرت أوامر ملكية وقرارات تنطوي في داخلها على الاتجاهات المالية في الدولة الإسلامية.

وكان أهم هذه القرارات:

- ١ - القرار الصادر في ١٩ / ١٠ / ١٣٤٤ الذي حدد نسب بيع الطوابع واقيام الطوابع على المعاملات الرسمية والاستعداد لاستصدار نظام للطوابع
- ٢ - القرار الصادر في ٢٩ / ١٠ / ١٣٤٤ الذي وحد المعاملات في الرسوم على المبيعات.
- ٣ - وفي ١٤ / ٢ / ١٣٤٥ رفعت التعليمات الأساسية في تنظيم الأمور المالية والإدارية وتشكيل مجلس إدارة لكل منطقة.

ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات والتي تهدف إلى تحقيق مبدأ العدالة بين عامة الناس أعادت أهم خصائص الدولة الإسلامية وهي العدالة وتوالت توصيات الملك عبد العزيز في تطبيق الأسس المالية للدولة الإسلامية، مما ساعد على نمو موارد الدولة.

كانت الحكومات السابقة قد أرهقت المواطنين بالضرائب والرسوم مما حدا بالكثير إلى التئسل ومحاولة إخفاء ثرواتهم وهذا ما اثبتته الدراسات الاقتصادية الحديثة في أن زيادة نسب الضرائب تؤدي إلى تهرب الناس من دفعها وتؤدي إلى تأثيرات سلبية أهمها

١ - ضعف الحركة التجارية في البلاد.

٢ - نقص في الإيرادات الضريبية للدولة

وبذكاء فطري يهدف إلى كسب مودة الناس والتجار سعى الملك عبدالعزيز في أول أيام عهده إلى توحيد الرسوم وإلغاء بعض الضرائب وركز على الكيفية في حباية الزكاة التي على أثرها حففت الرسوم المنفعية على كثير من المعاملات التجارية والمنافع العامة. (الجدول رقم ١)

جدول مقارنة يبين نوعية الرسوم ونسبتها

نسبة التخفيض	بعد عام ١٣٤٤هـ (في عهد الملك عبدالعزیز)	نوعية وقيمة الضرائب والرسوم قبل عام ١٣٤٤هـ
٦٠ /	جمعت إلى ٢ /	٥ / على المبيعات وكل ما هو معني من الاموال
٧٠ /	جمعت إلى ٥٠ قرشاً ارحاً ونسائي ٣٥ قرشاً امرياً	الوكالات وما في حكمها يستوفى ٨ قرشاً امرياً
٥٠ /	جمعت إلى ٢٥ /	٥ / رسوم على الشركات (ورسوم الدالية)

ولم تمر فترة طويلة حتى ظهرت آثار تلك الاجراءات حيث لوحظ زيادة في تحصيل
الاييرادات بما يتفق مع مبدأ تخفيض الضرائب في الاقتصاد الحديث الذي يؤدي إلى
ريادة الحركة التجارية.

ومن أهم المؤشرات في تطبيق هذا المبدأ زيادة دخولات الدولة في تلك الفترة اضافة
إلى تطبيق الزكاة الشرعية وانتعاش عامة الناس والتجار للدولة على انعاق الزكاة حيث
سارع كثير من التجار بتقديم الزكاة للدولة، كما شدد الملك عبدالعزیز على حمايتها
متهجاً بذلك النهج الإسلامي الحقيقي في تثبيت ركن من اركان الإسلام وبهذا
الاتجاه حقق الملك عبدالعزیز أحد أهم الموارد الدورية في الدولة الإسلامية

وعندما استتب الأمر للدولة السعودية الحديثة (الثالثة) سعت الحكومة إلى
تشجيع الاستثمار، وإششاء الشركات للخدمات واقامة المشروعات. ومن أهم تلك
الشركات شركة السيارات والصيانة كما ارتبطت الدولة بعلاقات تعاونية جيدة مع
التجار وكبار اصحاب رؤوس الاموال حيث اتجهت الدولة إلى الاقتراض من تجار
المناطق في تسهيل مهمة الاداء وتقديم الخدمات العامة وتعززت تلك العلاقات أهم أسس
تقوية الاقتصاد المحلي للمناطق حيث ان ذلك يريد من سرعة تداول النقدي التي
تساهم بدورها بزيادة حجم السيولة النقدية المتداولة محلياً

وبهذا الاتجاه سعت الدولة إلى زيادة مصادر التمويل غير الدورية لتمويل المشروعات وذلك لغرض إقامة مشروعات الاستثمار مما حدا بحكومة الملك عبدالعزيز لإجراء معاولسات مع مجموعة من المؤسسات التجارية وحكومات اجنبية ودعوتهم للمساهمة في تنمية البلاد ونجم عن ذلك مجموعة من المشروعات الاستثمارية منها

١ - اشاء شركة السيارات للنقل واتفاقية كراشين سيارات العقل

٢ - رصف طريق مكة - جدة بتمويل دولي.

٣ - الشروع في البحث عن وسائل استخراج المعادن النفيسة

وفي هذه الفترة لم يكن القطاع الخاص يتمتع بقوة او مركز مالي فسارع الملك عبدالعزيز بدعوة لمؤسسات مالية اهمها البنك الهولندي الاندونيبي بفتح فرع له في جدة وادخال النظام البنكي العالمي الذي ساهم في نمو الحركة التجارية وتسهيل التعامل المالي الدولي بين المملكة ودول العالم المتقدمة

ومن واقع تلك الاحداث خلال الفترة الزمنية الاولى من عهد الملك عبدالعزيز ظهرت ملامح السياسة المستعدة من حصائص الدولة الإسلامية البحتة ومن اهم هذه الملامح العدالة المطلقة بين عامة الناس.

كما لاحظنا في التنظيم الاداري ان مهام مديرية المالية ومروعها في مختلف المناطق تركز على حماية الركاة وادخلت مهام اصامة بتطبيق الاسس المالية الإسلامية مثل حماية عشر النخارة والرسوم اصامة إلى حماية وتحصيل الايرادات غير الدورية وصاحب بعض التطورات الادارية تعظيمات مالية مستمدة من التشريعات الإسلامية ساهمت في تنظيم الخدمات العامة

٢/١ المصادر الجديدة

وخلال فترة قصيرة من بداية التنظيم الاداري والمالي ظهرت الحاجة لقيام الدولة بمشروعات عامة لتحقيق خدمات تسهيلية تساهم في التنمية الاقتصادية تبلورت هذه الحاجة على شكل مشروعات رصف الطرق وبناء الكباري والسدود الا ان موارد الدولة كانت قليلة بالإضافة إلى ان العالم ما زال يعالج النتائج الاقتصادية من الركود العظيم

مما أدى إلى صعوبات في تحقيق موارد مالية أصافية. وخلال هذه الفترة سعت الدولة إلى تنويع مصادر الدخل لتمويل المشروعات وتغطية الركيزة الأساسية للاقتصاد وذلك عن طريق فتح باب الاستثمارات الأجنبية في التقيب واستخراج المعادن. وفي عام ١٣٥٢هـ (١٩٣٣م) منحت وزارة المالية امتيازات التقيب عن المنترول واستخراج المعادن النفيسة.

وحددت أول اتفاقية لاستخراج النفط منطقة الامتياز للمنطقة الواقعة بين شمال يمين ومنطقة البحر الأحمر ولم تكن النتائج الأولى مشجعة لاستمرار البحث بالإضافة إلى انخفاض قيمة معدن الذهب الذي صاحب تلك الفترة الزمنية ولم تظهر موارد تشجع على استمرار منح الامتيازات للشركات والملاصافة إلى ذلك ظهرت ملامح سوء إدارة الشركات صاحبها ندس في إيرادات الدولة الأمر الذي حدا بالدولة إلى تقسيم مناطق الامتياز وفي ١٥ - ١ - ١٣٥٥هـ صدر قرار حدد التعليمات المالية والتي شملت أيضا تقسيم مناطق امتيازات التعدين وشوريها على مجموعة من الشركات الأجنبية، وكان لهذه التعليمات صدى دفع إلى انزعاض بعض من اكتشف النفط لكميات تجارية في منطقة الأحساء. وعقدت اتفاقيات التقيب مع شركات النفط اعلمية خاصة تلك الشركات غير المرخصة بالمجموعة الاحتكارية أو القواسم المالتوزية. وخلال هذه الفترة الزمنية اظهرت الولايات المتحدة الأمريكية تحاوب حسنا مع اتجاهات التنمية في سياسة الملك عبدالعزيز حيث قدمت الحكومة الأمريكية للمملكة العربية السعودية التسهيلات الفنية والمالية الأمريكية وساعدت تلك التسهيلات على تمكين الدولة السعودية من تسخير الكثير من الإيرادات والقروض المالية لتحقيق تنمية شاملة

بالإضافة إلى تقوية المركز المالي والسياسي للدولة السعودية كما أن ظهور النفط ساهم في جعل الدولة السعودية صاحبة ثقل مالي وسياسي دولي. كما أن امتلاك الدولة لمصادر لثروة النفطية يتفق مع اتجاهات الفكر المالي الإسلامي من واقع أن ذلك يمثل خدمة المصلحة العامة كما أنه يحور للدولة الإسلامية امتلاك بعض النافع التي تساهم في تحقيق العدالة بين الناس، ورغم تطور وظهور الموارد المالية، إلا أن حكومة الملك عبدالعزيز استمرت في تحقيق المهج الإسلامي في استخراج الركااد ومتابعة

الدولة بذلك حيث تكوّن فريق الحماة سموي وتتحقق من تحصيلها وتوزيعها أو
 ادخالها إلى بيت مال وهو في هذه الحالة وزارة المالية والاقتصاد الوطني
 ومن الملاحظ ان مسودات للبرامج في نطاق السياسة المالية في عهد الملك عبدالعزيز
 بعد ملامح التطور لهذه السياسة في اتجاهين
 الأول . الاتجاه المالي الإسلامي
 الثاني . الاتجاه الإداري المالي الحديث فيما تقره الشريعة الإسلامية

وفي الاتحاد الأول ركزت الدولة في عهد الملك عبدالعزيز على أهمية حماية الركة
 التي تكمن في بها الركة المالي الاجتماعي للدولة الإسلامية كما انها تتمتع في سيادة
 الدولة أما الاتحاد الثاني فهو يسعى الدولة لتحقيق الموارد وتنوع مصادرها في تحقيق
 الموارد غير العادية مع يشكل حسب الدولة السعودية معونات كثير من الارومات
 الاقتصادية التي مر بها العالم خاصة اذا ما عرفنا ر الركود الاقتصادي الكبير ظهر
 خلال الفترة الأولى من تكوين الدولة السعودية الحديثة

● النفقات العامة ●

العنصر الثاني من السياسة المالية هي النفقات العامة التي يقصد بها
 المبالغ النقدية المعتمدة من قبل المؤسسات العامة للدولة لعرض تحقيق مدفعة
 اجتماعية عامة ومن هذا التعريف المختصر نقف على ثلاثة مفاهيم أساسية
 للنفقات العامة

أولا الصفة النقدية للنفقات العامة

تعتمد النفقات العامة على توفر الاعتمادات النقدية لكي تمارس الدولة نشاطاتها
 كالدولة أو الأفراد بحاجة إلى النفود لكي تتم عملية الإنفاق العام عن اشروعات
 الاستثمارية أو المساعدة لتحقيق النمو الاجتماعي إضافة إلى الإعانات والمساعدات
 الاقتصادية.

ثانياً صدور النفقة من الدولة

تعتبر الدولة المركز الرئيسي الذي تصدر عنه النفقة العامة حتى في حال اختلاف الشخصية المعنوية للمؤسسة العامة ويعتبر هذا شرطاً أساسياً في صدور النفقة العامة حيث أن صدور النفقة من قبل أشخاص ذوي صفة خصوصية يعطيها الصفة النظامية للنفقة العامة حتى لو توهم فيها تحقيق الهدف العام

ثالثاً المنفعة العامة (إشباع الحاجة)

تعتبر الحاجة الاجتماعية هي مجموعة من الاحتياجات الفردية خاصة فيما يتعلق بالسلام والاستقرار والعدل والحماية التي هي أحد أهم الأسس التي تعتمد عليها نظرية الحاجة (لما سلو) وقد يتمكن الفرد من إشباع حاجاته الفردية الخاصة ولكنه يقف دور إشباع الحاجات الاجتماعية، لذا دعت المطريات الاقتصادية الحديثة إلى وجود تدخل الدولة لتحقيق الحد الأقصى من المنفعة الاجتماعية

وعلى ضوء تلك العناصر اظهر علماء المالية العامة اتجاهات النفقات العامة وفق طبيعة الاتفاق العام واثاره واعراضه^(١١) وقد ظهرت تلك التقسيمات وفق معايير وأسس اقتصادية ومعايير اجتماعية (غير اقتصادية)

١ - المعايير الاقتصادية

يعتبر هذا المعيار التقسيم التقليدي حيث قسمت النفقات العامة إلى قسمين الأول نفقات حقيقية وهي تستهدف ريادة الناتج الوطني عن طريق شراء السلع والخدمات والثاني نفقات تحويلية وهي التي تؤدي إلى ريادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية عن طريق تحويل القوة الشرائية بين الأفراد

٢ - المعايير غير الاقتصادية

يعتمد هذا التقسيم على أسس ومعايير قاعدة الخدمات تنعاً للوظائف التي تؤديها الدولة، وبالتالي يمكن تقسيم اعتمادات الخدمات العامة على النحو التالي

(١) التقسيم الوظيفي

ويشمل هذا التقسيم كلا من الوظيفة الاقتصادية للدولة والتي تدخل فيها الاعانات والاستثمارات ذات الطابع الامعاني، والوظيفة الاجتماعية ذات العلاقة بالخدمات الصحية والاسرة والاسكان والبيئة والوظيفة الثقافية والتي تشمل التعليم والوظيفة الادارية التي تهتم بالخدمات العامة والمواعي الامية والعلاقات الخارجية

(ب) التقسيم الزمني

وهي تقسيمات ادارية حسب نوعية الدورة التي ترمط النفقات العامة، فمنها ما هو مرتبط بميراثية سنوية والاخر غير مرتبط بدورة زمنية ثابتة

(ج) التقسيم حسب السلطة الادارية

ويقصد بهذا التقسيم النطاق الذي ترتبط فيها النفقات العامة فهي محددة بمسارين الاول مركزية المفعات المعتمدة في الميراثية العامة والاخر اقليمية النفقة العامة حسب الصلاحيات الممنوحة لاصحاب السلطة الادارية

وقد تطور التفكير المالي وادخلت فيه مجموعة من النظريات الاقتصادية التقليدية والحديثة الا ان هذه التطورات ما زالت تحاكي نظرية اشباع الحاجة العامة والصمان الاقتصادي بالتوافق الفردي والاجتماعي مع ضمان الاستعادة من الحدود القصوى من الامكانية الانتاجية - الشكل رقم (١).

وفي هذا النطاق تتفق نظريات النفقة العامة الحديثة مع النظرية المالية الإسلامية، حيث قسمت اموات الانفاق في مجموعات محددة لكل منها بيت مال مستقل (بنود نفقات مستقلة) وهي

(١) بيت مال الزكاة.

(ب) بيت مال الخمس

(جـ) بيت مال الجرية والخراج

(د) بيت مال الضرائب

كما أجاز فريق من العلماء الجمع في الاتفاق بين أكثر من فئة في بيت مال المسلمين^(١٧)

شكل رقم (١)

● توافق الإشباع الفردي والاجتماعي ●

مع إمكانية الإنتاج^(١٨)

سلعة ١	سلعة ١	سلعة ١
سلعة ٢	سلعة ٢	سلعة ٢
جـ (الإنتاج) ب (المنفعة) ١		
التوافق	المنفعة الاجتماعية	الإنتاج الفردي

تستند النفقة العامة في الدولة الإسلامية على مفهوم أن يقوم ولي الأمر بالاتفاق مما لديه من أموال عامة، دخلت كإيراد من مصادرها المشروعة (بما فيها الاتفاق المباشر) في سبيل إشباع الحاجات العامة مع توفر الاستعادة القصوى للمجتمع

ومع ظهور الدولة السعودية أمر الملك عبدالعزيز أهمية تطبيق الشريعة الإسلامية فحث على جباية الزكاة وأخراجها وحدد اتجاهات النفقات في ثلاثة مسارات أساسية

الأول اتفاق الزكاة مباشرة ويتم تقديرها وانفاقها على مستحقيها من قبل الدولة مباشرة

الثاني مراقبة اخراج الزكاة مباشرة ويتم توزيعها من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال والتأكد من توزيعها

وهذه الطريقة لم تدم طويلاً حيث استتب الأمن في البلاد

الثالث اتفاق الهبات المالية والاعانات في سبيل الله وتحقيق وحدة صف البلاد

٢/٢ اتجاهات الانفلاق العلم

ومع استنساب الامن وتحقيق وحدة الشمل لمعظم اقاليم شبه الجزيرة العربية ظهرت الحاجة إلى تنظيمات مالية وإدارية جديدة اضعت عبناً غير يسير على سياسة الدولة التي اخذت باتجاهات الانفلاق العلم الحديثة بما يتطابق مع المسارات الأساسية السابقة وذلك لتحقيق الحد الأقصى من المفعة الاجتماعية ومع توجيهات الملك عبدالعزيز التي تحلت في تعليمات الادارة الأساسية ونظام الحكم الصادران في عام ١٣٤٥هـ الذين حددت فيهما الخطوط العريضة في سياسة الانفلاق العامة والتي تمثلت في ثلاثة اتجاهات أساسية

١ - الأمن الاجتماعي والسياسي

وفي هذا المجال اظهرت التعليمات الادارية الأساسية ونظام الحكم تفهماً واقعياً لاتجاهات الدولة الحديثة حيث حددت المديرية العامة التي يتم الانفلاق عليها ورصد ميزانياتها على النحو التالي

- (أ) الشؤون الدينية
- (ب) الشؤون الداخلية
- (جـ) الدفاع.
- (د) الخارجية.

ولم يكن التركيز على هذه المديرية من محض الصدفة بل ان اهم متطلبات الدولة الحديثة ترتكز على توفر الأمن الاجتماعي والسياسي

٢ - التعليم

لم تعمل سياسة الملك عبدالعزيز اهمية التعليم بل سارعت إلى دعم العلم ففي عهده ظهرت المدارس لأول مرة في كثير من مناطق المملكة. وكذلك تشجيع استعمارية طلب التعليم ضمن المعونات التعليمية التي رصدت لها ميزانيات مستقلة وفي ثلاثة مراكز رئيسية -

- (أ) البعثة التعليمية في القاهرة
- (ب) البعثة التعليمية في لندن / بريطانيا.

(ج) البعثة التعليمية في باريس.

وتوج الملك عبد العزيز اهتمامه بالتعليم في تعيين أحد انحاله. وهو الأمير محمد بن عبدالعزيز أول مسؤول عن التعليم في المملكة^(١١)

٣ - الاستثمارات العامة

تكمن أهمية الاتفاق في الاستثمارات العامة في عهد الملك عبد العزيز في إنشاء مديرية المالية كإحدى المديريات الست التي صدرت في تعليمات الحكم الأساسية وتطورت هذه المديرية لتصبح وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وظهرت خلال فترة التطور هذه كثير من الخدمات العامة الاستثمارية في التصنيع والشؤون البنكية.

ترشيح الإنفاق / الميزانيات المعتمدة

إن ترشيح الإنفاق الذي تميزت به السياسة المالية في عهد الملك عبد العزيز ذو اتجاهين الاتجاه الأول يسعى إلى تحديد وسائل مصادر الإنفاق أما الاتجاه الثاني فهو تنظيم إجراءات الإنفاق وهذان الاتجاهان يعتبران من أهم مبادئ نظريات السياسة المالية العامة الإسلامية والحديثة على حد سواء ويتحلى اهتمام الملك عبد العزيز في الاتجاه الأول بإنشاء مجلس إدارة مهمته تدقيق الأوراق الرسمية المالية والإدارية إضافة إلى التوافق التنظيمية^(١٢)

وتلا إنشاء ذلك المجلس الإداري تشكيل لجنة لأمانة الادارية والمالية برئاسة الشيخ محمد اديب وكانت مهمتها تدقيق ودراسة استحداث مبدأ الميزانيات المقترح من مديرية المالية وظهرت بعد ذلك دراسات انتهت في شهر شوال ١٣٤٦هـ إلى اقتراح أن يشكل في كل منطقة مجلس إدارة مهمته اقرار ميزانية المنطقة من واقع الإيرادات المحلية. كما اظهرت هذه المحاسن تقدماً ملحوظاً في تنظيم إجراءات الإنفاق إلا أن الركود الاقتصادي العالمي العظيم بلغ أشده في تلك الفترة (١٩٢٩م) والتي شاهد فيها العالم سقوط كثير من المؤسسات المالية التي اثرت على الاقتصاد العالمي

بما فيها اقتصاد سلطنة الحجاز وتجد وملحقاتها حيث صدرت تعليمات مالية مشددة مختصرة في التالي.

- ١ - عدم حواز النقل من بنود الاعتمادات المالية.
- ٢ - تخفيض الاعتمادات المالية بما يعادل ٥٠٪ من النفقات العامة.
- ٣ - تطبيق نظام الجدولة لميزانية الدولة (راجع الملحق شكل ٢).

كما ان تلك التعليمات حددت صلاحيات اوامر الانفاق بجلالة الملك ومانب جلالة الملك في نجد والحجاز كما امر الملك عبدالعزيز بمنع خروج المعادن النفيسة من البلاد اضافة إلى تشكيل لجنة لدراسة نظام لخزينة الدولة التي انتهت إلى صدور نظام الخزينة الخاصة ١٥ / ٤ / ١٣٥١ والذي كان بواة لمؤسسة النقد العربي السعودي التي اسست في عام ١٣٧١ (١٩٥١م)، ومع استمرار حدة الركود الاقتصادي العالمي رأت الدولة اهمية استصدار وسيلة يتم فيها تنظيم اجراءات الانفاق العام وتحديد ميرانية عامة للدولة. وبدأت الدولة في تلك الفترة في جدولة الانفاق العام في حدود الاعتمادات المرتبط عليها واعتمدت ميزانية عام ١٣٥٢هـ بدون زيادة لمكافحة عدوى الازمة الاقتصادية مع نقل جزء من الاعتمادات المالية إلى وزارة المالية لعرص انفاقها في الاستثمار واستخراج المعادن التي واجهت صعوبات كبيرة من اهمها نقل الاسحاح إلى ميناء جدة للتصدير مما أدى إلى تأجيل هذا الاتجاه بالإضافة إلى استهناح مبدأ تقسيم امتيازات التعدين التي كانت محصورة في منطقة البحر الاحمر والتي توقفت في الجزء السابق عن الإيرادات واستمرت الصعوبات المالية الباجمة عن الركود الاقتصادي العالمي، عشكل الملك عبدالعزيز مجلساً مالياً للموافقة على الميزانيات المقترحة^(١١) وتشكلت بعد ذلك عدة لجان للنظر في امكانية الدعاية لدفع حركة الاقتصاد (التجارة) وفي خلال هذه الفترة كانت اتجاهات السياسة المالية تفسر إلى اتجاهات انشاء وزارة تعني بالشؤون الاقتصادية والمالية والتي انتهت بانشاء وزارة المالية ووزارة الاقتصاد الوطني ثم دمجتا فيما بعد لتصبح وزارة المالية والاقتصاد الوطني

اتجهت السياسة المالية إلى تقليل المجالس وتحويلها إلى لجان استشارية كل حسب اختصاصاتها وهذه الخطوة تعتبر في حد ذاتها من أهم اتجاهات السياسة المالية وذلك بإللال تدخل الدولة والتخفيف من الروتين في اتخاذ القرار وتوالت الإجراءات التنظيمية لعملية الإنفاق من الاعتمادات المالية والتي من أهمها

١ - الأمر الملكي رقم ٢/١/٣٤ في ١١/١/١٣٥٨هـ بإعادة تنظيم الموازنة العامة والتي تكونت من ٢٩ فصلاً

٢ - صدور النظام الداخلي بقرار رقم ١٠ في ٣٠/١/١٣٥٨هـ

وتلا تلك الأوامر الملكية والقرارات التنظيمية اتجاهات لتنظيم الموازنة العامة ومتابعة تنفيذها وفق مفهوم المالية الإسلامية التي تنص على وجود تنظيم قواعد وأسس منظمه للإيرادات والنفقات العامة في الدولة

وخلال الفترة ما بين (١٣٥٨ - ١٣٦٤) أصدر وزير المالية عدة قرارات بقصد تنظيم ميزانية الدولة، منها ما يتعلق بالنفقات العامة، ومنها ما يتعلق بالإيرادات العامة. ففي مجال النفقات العامة قضت هذه القرارات بضرورة تنظيم ميزانية موحدة للدولة تحوي على كل نفقات الخدمات العامة لجميع المصالح الحكومية في المملكة ثم تقسم هذه النفقات تقسيماً إدارياً صم سنة وثلاثين (٣٦) فصلاً، بحيث يخصص فصل لكل مصلحة حكومية ثم يقسم كل فصل إلى مواد، وكل مادة إلى فقرات تبعاً إلى نوع النفقة^(٢٣).

ورغم تلك الاتجاهات التنظيمية إلا أن الدولة واجهت صعوبات إضافية ناجمة عن اندلاع الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى توقف حركات استثمار المعادن وتوقف إنتاج النفط استمر حتى عام ١٣٦٧هـ والتي لوحظ فيها زيادة في دخول الدولة وظهور جداول موضحة للإيرادات والنفقات المتوقعة واستمرت بعد ذلك حركة التطوير وساعد في ذلك الوفرة النقدية التي كانت مصادرهما من استخراج وزيادة الطلب على النفط. كما بدأت تظهر أهمية وزارة المالية

السياسة المالية والاقتصادية للدولة التي اتسمت بالطابع الإسلامي والحرص
الظاهر في القرارات والأوامر الملكية الصادرة من الملك عبدالعزيز باتخاذ المنهج
الإسلامي في كل ما يتعلق بتدبير أمور الدولة

● الخلاصة ●

لقد ركزت هذه الدراسة في البحث عن السياسة المالية في عهد الملك
عبدالعزيز خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٣٤٣هـ إلى ١٣٧١هـ الموافق
١٩٢٤م/ ١٩٥١م من العام الميلادي وهذا الدراسة ناقشت مجموعة من العناصر
الاساسية في مثل هذه الدراسات، حيث تم فيه مناقشة التنظيم الإداري لشؤون
الدولة والتنظيم الإداري المالي في تلك الفترة وتم استنباط مجموعة من
الاجراءات والترتيبات في الادارة المالية التي ركزت على خصائص الدولة
الإسلامية. ولأن سياسة الدولة انبثقت من واقع أسس اسلامية كان لزاماً على
الباحث ان يلتزم بمقاربة الأنظمة المالية في الدولة الإسلامية مع الأنظمة المعمول
بها خلال فترة حكم الملك عبدالعزيز وذلك للاجابة على سؤال البحث المحدد فيما
يلي

ـ ما الاسس الادارية والمالية التي استندت عليها السياسة المالية في عهد الملك
عبدالعزيز؟

ولقد سعى البحث في محاولات منطقية للاجابة على هذا السؤال بالتحليل
العلمي والاستنباط للحقائق من واقع الوثائق الحكومية والكتابات التاريخية
كما ظهر جلياً من البحث تأثير السياسة المالية الإسلامية على الاسس المالية
والادارية للسياسة المالية في عهد الملك عبدالعزیز التي التزمت بتطبيق نصوص
الشريعة الإسلامي في جباية الزكاة وتحديد ايرادات الدولة وفق منهج إسلامي
مع توافر امكانيات التحديث

● الخاتمة ●

لقد كان البحث يسعى إلى تحقيق الأسس الإدارية والمالية في السياسة المالية في عهد الملك عبدالعزيز، لذا كان من الطبيعي ان يتطرق الباحث للاجابة على سؤال البحث وهو

- ما الأسس الإدارية والمالية التي استندت عليها السياسة المالية في عهد الملك عبدالعزيز؟

ولاحاة على هذا السؤال عمد الباحث للجوء إلى الوثائق التاريخية في كل من وزارة المالية والاقتصاد الوطني بفروعها بالإضافة إلى مركز الوثائق بمعهد الإدارة العامة حيث تم الاطلاع على ما يقرب من (٥٠٠٠) خمسة الاف وثيقة بالإضافة أيضاً إلى المراجع العلمية والتاريخية كما كان للمقابلات الشخصية لبعض من العاملين في قطاع الخدمات والمالية في المنطقة العربية والاحساء دور في تسيير وجهة البحث إذ انه لا بد للباحث من ان يستند على وثائق مؤيدة للنتائج التي يتوصل إليها

ورغم قناعة الباحث انه من الصعب الالتزام بأحاطة متكاملة ضمن النطاق الضيق المحدد لمثل هذه المحوآت الا ان الدوافع التي تهدف إلى تحقيق اجاز علمي يقضي الشئ اليسير على عهد الملك عبدالعزيز الذي كان منعطفاً في اتجاه تحقيق وترسيخ خصائص الدولة الإسلامية ليس على شبه الجبريرة العربية فحسب بل على العالم العربي والإسلامي على حد سواء.

ولقد أظهر البحث ان التنظيم الإداري المالي للدولة السعودية يسعى لتثبيت قواعد وأسس الدولة الإسلامية اد كان مجلس العلماء والشيوخ ومجلس الشورى مهلاً يستمد منه الملك عبدالعزيز أسس الديمقراطية الإسلامية وطهر في هذا البحث التقاء التنظيم الإداري للدولة السعودية مع الدولة الإسلامية والتي تتلخص في مهام وزارة المالية والاقتصاد الوطني فيما يلي

١ - رسم السياسة المالية والاقتصادية ومراقبة تنفيذ هذه السياسة

٢ - اعداد الميزانية العامة للدولة ومناقشتها ومراجعة تنفيذها

- ٣ - تحصيل الزكاة الشرعية
- ٤ - ضبط الحسابات الجارية للدولة
- ٥ - الاشراف على افعال حسابات ومصروفات الحكومة السنوية
- ٦ - مراقبة أعمال إيرادات الدولة والمصروفات وفق الاعتمادات في الميزانية
- ٧ - تقديم الخدمات الاستشارية
- ٨ - الاشراف على أملاك الدولة
- ٩ - تحصيل الرسوم الجمركية

ولم تكن المهمة أكثر سهولة في تثبيت التنظيم المالي للدولة السعودية، إذ أن الباحث واجه صعوبة المراجع العلمية التي تعالج الشؤون المالية وأمام هذه الحقيقة كان لزاماً تحديد عنصري النظام المالي الإسلامي (الإيرادات والنفقات) والتي تتطابق مع عناصر المالية العامة الحديثة وقد ركزت السياسة المالية العامة في كلتا الحالتين على ثلاثة عناصر أساسية في الاتفاق العام على تحقيق

- ١ - النواحي الأمنية وتحقيق العدالة
- ٢ - النواحي التعليمية وتنمية الإنسان
- ٣ - الاستثمارات وتنمية الاقتصاد المحلي

ومن تحليل أنظمة الإيرادات والنفقات في الدولة السعودية التي استحدثت في عهد الملك عبدالعزيز ظهرت اتجاهات السياسة المالية بشكل يسعى إلى تحقيق الأمن الاجتماعي وقدرة الدولة على تأمين الخدمات العامة لمطالبات الدولة والمجتمع.

○ ○ ○

المراجع العربية

- ١ - أبو الحسن الندوي (كيف يعظر المسلمون إلى حزيرة العرب) دار الاعتصام ١٣٩٩هـ - (١٩٧٩م).
- ٢ - عبد الكريم صادق بركات، د. حامد عبد المجيد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة الشهاب - الاسكندرية

- ٣ - جميل أحمد توفيق «اساسيات الادارة المالية» دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٤م
- ٤ - محمد حلال كشك «السعوديون والحل الإسلامي» شركة مودى جرافيك / لندن ١٩٨١م
- ٥ - عادل أحمد حشيش «اصول الف المالى للاقتصاد العام» دار المطبوعات الخاصة - الاسكندرية - ١٩٧٧م.
- ٦ - محمد شاكر عصفور - «مذكرة الميراث العامة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية» - معهد الادارة العامة - ١٣٧٣هـ.
- ٧ - محمد شاكر عصفور - اصول التنظيم والأساليب، دار الشرق، جدة ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)
- ٨ - حسن عواص - «المالية العامة» دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٨م
- ٩ - عبدالله عيسى «الذكرى العربية الذهبية» مطبعة الاعتماد / القاهرة ترجمة مصطفى فايد.
- ١٠ - محمد سعيد فرهود - «علم المالية العامة» دراسات تطبيقية عن المملكة العربية السعودية، مطبعة معهد الإدارة العامة - الرياض ١٤٠٣هـ
- ١١ - بكر القبايى د محمود عاطف البنا - «الرقابة القضائية لآعمال الادارة» مكتب القاهرة الحديثة - ١٩٧٠م
- ١٢ - عبد الرحمن عبد العزيز القاسم - «النظام القضائى الإسلامى» مطبعة السعادة مصر - ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م).
- ١٣ - عوف الكفراوى (الاقتصاد المالى الإسلامى) مؤسسة الشباب الحامعى - الاسكندرية ١٩٨٤م
- ١٤ - حسن عثمان (منهج البحث التاريخى) دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٦٥م
- ١٥ - عمرو محي الدين - «التنمية والنحطيط الاقتصادى» دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٢م.
- ١٦ - عبد العزيز العي المعيم - «نظام الضرائب فى الإسلام» دراسة مقارنة - دار

الاتحاد العربي للطباعة - القاهرة ١٩٧٤ م

١٧ - عبدالمنعم العلامي، الملك الراشد، دار اللواء للتوزيع والمشر - الرياض
١٤٠٠ هـ - (١٩٨٠ م)

خارطة تنظيمية رقم (١) مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها

ولي العهد وأمير نجد	جلالة الملك
أمير الأحساء	المفتشية العامة
	نائب جلالة
	الملك في الحجاز
ديوان المحاسبة	مجلس الشورى
مديرية الامور العسكرية	مديرية المالية العامة
مديرية الداخلية	مديرية الخارجية
مديرية التشريع	والقضاء
مديرية مدن الحجاز	وعسرو جيزان

خارطة تنظيمية رقم (٢) وزارة المالية سنة ١٣٥٥

وزير المالية	مكتب المعائن	والاشغال العمومية
شعبة الادارة	المحاسبة العمومية	الماليات
مفتشية	الماليات	الصندوق العمومي
جدة	الطنائف	ينبع الوجه رابغ ضبا
العلا	تبوك	الليث الجسوف القريات

جدول ميزانية دائرة لعام ١٣٥٠هـ

الموافق عليها سنوي	شهري سنوي	شهري	الزيادة	النقص	السابقة سنوي
شهري	البنود	الوظائف	المخصصة	قروش	قروش
قروش	قروش	قروش	قروش	قروش	قروش

خارطة تنظيمية - رقم (٣)

وكالة المالية سنة ١٣٤٧هـ - ١٩٣٨م

وكالة المالية بالعاصمة	قلم التحريات	ديوان المحاسبات
مالية العاصمة	الطائف	العاصمة
سائر الدوائرات	الواردات في	العاصمة
رئاسة الأموال نجدة	المدينة	ينبع
الوجه	رابغ	الليث

(١) نشر هذا النظام بجريدة أم القرى في العدد ١٨٦ في ١٢/٢٥ / ١٣٤٧هـ ص (١).

(٢) قرار مجلس الشورى رقم (٩) في ١٤/١ / ١٣٥٥هـ.

(٣) المادة (١) من نظام مجلس الوكلاء الذي نشر في جريدة أم القرى عدد ٣٧٠ عام ١٣٥٠

- صدر قرار انشاء مجلس الوكلاء برقم ١٦/١ / ١٣ في ٢٨/٦ / ١٣٥٠هـ.

(٤) المادة (٥) من نظام مجلس الوكلاء.

(٥) المناطق: تشمل مالية المدينة المنورة/ ينبع/ رابغ/ الليث/ مالية تبوك/ مالية الوجه/ ضبا/

العلا/ مالية بريدة/ مالية الاحساء.

(٦) صدر هذا النظام في ١٠ رجب ١٣٤٦هـ ونشر في جريدة أم القرى عدد (١٦٠) في ١٢ رجب ١٣٤٦هـ ص ٢٠٢.

(٧) جريدة أم القرى عدد ١٩٦، ١٤ ربيع أول ١٣٤٧هـ.

(٨) جريدة أم القرى عدد ١٨٥، ١٨ صرم ١٣٤٧هـ.

(٩) نص المادة الأولى من نظام وزارة المالية الصادر في ٢٩/٥/١٣٥١هـ.

(١٠) جريدة أم القرى عدد ١٤٨١، في ٢٨/١٠/١٣٧٢هـ كما عين الشيخ أحمد موصلي وكيلًا للشؤون الاقتصادية، والشيخ حسن عبدالله القرشي رئيساً لمكتب الوكيل.

(١١) د. عوف محمد الكفراوي / والبركات «الاقتصاد المالي الإسلامي» مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٤م ص - ٧٢. (بتصرف).

(١٢) انظر: الكفراوي واين تيمية «السياسة الشرعية» دار الكتاب العربي بمصر (ط ٣) ١٩٥٥هـ ص ٢٤.

(١٣) د. عوف محمد الكفراوي، (المرجع السابق) ص ٩٩ - ١٠١.

(١٤) سورة التوبة، آية (١٠٣).

(١٥) بنو اميثنان (ابن سعود ولادة ملكة) دار اسود للنشر ببيروت ط (١) ١٩٥٥، ١٩٧٦ (١٣٩٦هـ).

(١٦) عادل أحمد حشيش «حول اصول الفن المالي للاقتصاد العام» المطبوعات الجامعية / الاسكندرية - ١٩٧٧ ص ١٢١.

(١٧) عبدالوهاب خلاف (السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية) دار الانصار القاهرة ١٩٧٧ ص ١٢٨، إلا أن الشيخ عبدالوهاب استثنى الزكاة.

(١٨) تجنب الباحث في معالجة المنفعة والأشباع الاطار النقدي حيث أن مجال البحث لا يسمح بمعالجة هذه المناقشة الفكرية.

(١٩) صاحب الجلالة الملك فهد بن عبدالعزيز والذي لا يزال يفتخر بهذه المهمة.

(٢٠) القرار صادر في ٢٤ حرم ١٣٤٥هـ ويشمل المجلس الإداري كلا من: الشريف شرف عدنان، الشيخ ماجد كردى، الشيخ عداة الشعبي، الشيخ حسين باسلامه، الشيخ محمد الماخي... وغيرهم.

(٢١) تشكل المجلس من: جميل غزوى، عبد الوهاب آش، محمد سرور الصبان، محمود شلهوب.

(٢٢) محمد سعيد فرهود (علم المالية العامة) مطبعة معهد الإدارة العامة - الرياض ١٤٠٢ / ١٤٠٢هـ - ص ٥١٢.

1. Bradley, Joseph F.: Administrative Financial Management. Holt, Rinehart and Winston Inc., 1964.
2. Braudt, Louis K.: Business Finance - A Management Approach, Prentice-Hall Inc., 1965.
3. Brigham, Eugene F. and R. Bruce Ricks: Readings Essentials of Managerial Finance, Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1968.
4. Corrigan, Francis J. and Howard A. Ward (eds): Financial Management - Policies and Practices. Houghton Mifflin, Co., 1963.
5. Friedland, Seymour: The Economics of Corporate Finance, Pientice-Hall, Inc., 1966.
6. Hasting, G. Paul: The Management of Business Finance, D. Van Nostrand O. Inc., 1966.
7. Howard, Bion B. and Miller Upton: Introduction to Business Finance, McGraw Hill Co., 1953.
8. Hunt, Pearson; Charles M. Williams and Gordon Donaldson: Basic Business Finance - Text and Cases. Richard D. Irwin, Inc., 3rd. ed., 1966.
9. Johnson Robert W.: Financial Management, Allyn and Bacon, Inc., 3rd., 1971.
10. Lindsay, Robert and Arnold W. Sametz: Financial Management Analytical Approach, Richard D. Irwin Inc., 1963.
11. Marting, Elizabeth and Robert E. Finely (editors): The Financial Manager Job. American Management Association Inc., 1964.
12. Robichek Alexander A. (ed): Financial, Research and Management Decisions. John Wiley & Sons; Inc., 1967.
13. Prest A.R. "Public Finance in Developing Countries" Weidenfeld and Nicolson London, 1975.
14. Solomon, Ezra: The Theory of Financial Management. Columbia University Press, 1963.

15. Van Horne, James C., Financial Management and Policy, 2nd ed., Prentice Hall, Inc., 1971.
16. Van Horne, James C., Fundamentals of Financial Management, 3rd ed., Prentice Hall, Inc., 1977.
17. Weston J. Fred and Eugene F. Brigham; Managerial Finance. Holt, Rinehart and Winston, Inc., 4th ed., 1975.
18. Weston, J. Fred and Eugene F. Brigham; Essentials of Managerial Finance. Rinehart and Winston Inc., 1976.
19. Al-Shuaibi, Saleh "Human Resources Development", University of Pittsba, 1984.

○ ○ ○

ومن خطبة ارتجلها في منى يوم ١٠/١٢/١٣٥٩هـ:
 (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم
 فإذا أردتم أيها المسلمون النجاح والفلاح في دينكم
 ودنياكم ومعاشكم فكونوا مؤمنين غير منافقين،
 واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وكونوا
 عباد الله إخواناً، واعلموا أن الله يعطي الدنيا للبار
 والفاجر ولا يعطي الدين إلا للبار، فادعوك جميعاً
 إلى الاخلاص للدين أولاً وإلى التاخي والتناصح
 والجمع بين القلوب ثانياً، نحن معشر المسلمين -
 ضعفاء بأنفسنا أقوياء بالإسلام فاتخذوا من
 اتحادكم قوة، وليس معنى قولي هذا أنني ادعوك
 لحرب أوروبا لأن هذا عمل لا يجدي نفعاً، ولكن إذا
 تمسكنا بديننا فإننا نعظم في عيون الخلق).

الملك عبدالعزيز